



联合国
粮食及
农业组织

Food and Agriculture
Organization of the
United Nations

Organisation des Nations
Unies pour l'alimentation
et l'agriculture

Продовольственная и
сельскохозяйственная организация
Объединенных Наций

Organización de las
Naciones Unidas para la
Alimentación y la Agricultura

منظمة
الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة



مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة الإقليمي لأفريقيا

الدورة الثلاثون

الخرطوم، السودان، 19-23 فبراير/شباط 2018

بيان المدير العام

أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

إنه لشرف لي أن أفتتح أعمال الدورة الثلاثين لمؤتمر منظمة الأغذية والزراعة الإقليمي لأفريقيا هنا في الخرطوم.

ولا يسعني إلا أن أتوجّه بالشكر إلى السودان، حكومة وشعباً، على كرم الضيافة والدعم.

ويكتسب هذا المؤتمر الإقليمي أهمية بالغة من أجل مواءمة عمل المنظمة على نحو أكبر مع احتياجات البلدان الأفريقية في ضوء إعلان مالابو وخطة التنمية المستدامة لعام 2030.

ولقد وضعت المنظمة في صدارة أولوياتها مسألة تحقيق الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة المتمثل في القضاء على الجوع وعلى جميع أشكال سوء التغذية وتشجيع التنمية الزراعية المستدامة.

ويشكل هذا أيضاً شرطاً أساسياً لتحقيق التنمية المستدامة للجميع.

لكن ولسوء الحظ، تشير أحدث الأرقام، كما تعلمون، إلى ارتفاع معدلات الجوع في العالم خلال سنة 2016.

كانت أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أحد الأقاليم الأشدّ تأثراً حيث أنّ ربع السكان تقريباً يعانون في يومنا هذا من نقص التغذية.

وبالأمس، شاركنا في حدث خاص رفيع المستوى مثمر للغاية بشأن القضاء التام على الجوع.

وقد بحث خلاله الوزراء والسلطات الأخرى في سبل واستراتيجيات إعادة عملية مكافحة الجوع في أفريقيا إلى

المسار الصحيح.



mw121

يمكن الاطلاع على هذه الوثيقة باستخدام رمز الاستجابة السريعة (QR)، وهذه هي مبادرة من منظمة الأغذية والزراعة للتقليل إلى أدنى حد من أثرها البيئي وتشجيع اتصالات أكثر مراعاة للبيئة. ويمكن الاطلاع على وثائق أخرى على موقع المنظمة www.fao.org

وتحدد فيه الالتزام باستئصال الجوع بحلول سنة 2025 كما دعا إليه إعلان مالا بو.

لكن يجدر بي التذكير بأنّ الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة يدعو إلى القضاء على جميع أشكال سوء التغذية بحلول سنة 2030. فالمسألة لا تتعلق بالجوع فحسب.

وهذا ضروري لسبب هام.

فنحن نواجه اليوم وباء عالميًا يتمثل في الوزن الزائد والسمنة.

والأرقام على ارتفاع في معظم البلدان النامية والمتقدمة على حد سواء.

وفي عام 2016، كان أكثر من 1.9 مليارات نسمة من البالغين في العالم يعانون من الوزن الزائد. وكان أكثر من 650 مليون منهم يعانون من السمنة.

والوضع الراهن يبعث على القلق أيضًا هنا في أفريقيا.

وبحسب منظمة الصحة العالمية، فإنّ أكثر من 30 في المائة من البالغين في أفريقيا يعانون من الوزن الزائد.

وتقارب معدلات السمنة نسبة 10 في المائة في عدد من البلدان مثل سيراليون وليبيريا.

ويعاني نحو 41 مليون طفل في العالم دون سنّ الخامسة من الوزن الزائد. ويعيش ربع هؤلاء في أفريقيا.

وقد حدّرت منظمة الصحة العالمية من أنّ الأمراض المتصلة بالسمنة قد تصبح أكبر عامل فتاك في أفريقيا بحلول سنة 2030.

فلا بدّ لنا من العمل بسرعة لمعالجة هذا الوضع.

ويشكّل تسارع وتيرة التوسع الحضري واستهلاك أغذية عالية التجهيز المحرّكين الرئيسيين الكامنين وراء هذه الزيادة في معدلات الوزن الزائد والسمنة.

ولاحظنا هنا في أفريقيا أنّ الأشخاص قلما يكونون على دراية بأنّ بعض الأغذية مضرّ بالصحة.

وهم لا يعتبرون بالضرورة الوزن الزائد مشكلة بحد ذاتها.

لذا، يكمن التحدي المائل أمامنا في كيفية الترويج لأنماط غذائية صحية في وقت يحفّز فيه التوسع الحضري تحوّل الأنماط الغذائية إلى أنواع مصنّعة أكثر من الأغذية.

ويكون الردّ على ذلك من خلال العمل على جبهتين اثنتين هما إنتاج أغذية صحية واستهلاكها.

ويشمل هذا تحمّل مسؤوليات واضحة في مجالي الدعاية والإعلام بشأنّ المنتجات الغذائية.

فلا بدّ أن يدرك الأشخاص حسنات وسيئات ما يتناولونه ومن الضروري تشجيعهم أيضًا على تناول أغذية صحية.

أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

يخصص هذا المؤتمر الإقليمي بالدرجة الأولى لموضوع خلق فرص عمل لائق وجذاب للشباب في الريف.

وإنه لتحدٍ عظيم بالفعل. وتعدّ أفريقيا أحدث قارة في العالم.

وتشير التوقعات إلى أنه سيتعيّن خلق 10 إلى 12 مليون فرصة عمل جديدة كل عام للوافدين الجدد إلى سوق العمل خلال السنوات العشرين المقبلة.

ويعتمد اليوم القسم الأكبر من القوة العاملة في أفريقيا (54 في المائة بحسب منظمة العمل الدولية) على القطاع الزراعي لتأمين سبل العيش والدخل والعمل، خاصة في مجال الزراعة الأسرية.

وستبقى الزراعة تشكل قطاعًا اجتماعيًا واقتصاديًا هامًا يولّد فرصًا للعمل في السنوات القادمة في أفريقيا.

ولكنها لن تكون كافية لاستيعاب هذا العدد الكبير من العاملين الجدد خلال العقود المقبلة.

وتعتبر المنظمة أنه يتعيّن استكشاف جميع الأنشطة على امتداد سلسلة القيمة الغذائية من حيث خلق فرص للعمل.

ويشمل هذا التجهيز والتعبئة والنقل والتوزيع والتسويق وتقديم الخدمات، لا سيما الخدمات المالية والمتصلة بالأعمال التجارية.

لذا، يجدر بالبلدان تشجيع التحول الريفي والهيكلي الذي يشجّع أوجه التآزر بين الأنشطة داخل المزرعة وخارجها وبما يوطّد العلاقات بين القطاعين الريفي والحضري.

ومن شأن الطلب المتنامي من أسواق المواد الغذائية في المناطق الحضرية أن يولّد فرص عمل في جميع الأنشطة المتصلة بالزراعة.

ولا يقتصر هذا على فرص العمل الزراعية فحسب بل يشمل أيضًا فرص العمل غير الزراعية في المناطق الريفية، على غرار السياحة الزراعية والخدمات الأخرى.

وأطلقت المنظمة خلال العام الماضي برنامجًا إقليميًا بعنوان "عمالة الشباب: تمكين فرص العمل اللائق في الزراعة والأعمال التجارية الزراعية."

ولا يقتصر هذا البرنامج على الوظائف في المزرعة بل يستكشف أيضًا الإمكانيات الكامنة لعمالة الشباب في سلاسل القيمة الغذائية وتطوير الأعمال التجارية الزراعية وخدمات الدعم المتصلة بها.

والهدف من ذلك هو تنمية القدرات وتعميم المقاربات الناجحة من خلال إعداد البرامج والشراكات.

إنها مهمة هائلة لن يكون بالإمكان الاضطلاع بها من دون تضافر الجهود والشراكات.

الاستراتيجية ضرورية الآن أكثر من أي وقت مضى للجمع بين الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي ومنظومة الأمم المتحدة والشركاء الآخرين في التنمية.

ومن الضروري أيضاً تطبيق استراتيجيات للتنمية الريفية تقرّ بأهمية الزراعة الأسرية.

وكما تعلمون، من شأن وجود أسواق أكثر ربحية في المناطق الحضرية أن يؤدي إلى تركيز إنتاج الأغذية في مزارع تجارية كبرى وأن يفضي أيضاً إلى خلق سلاسل للقيمة يسيطر عليها كبار المجهزون والباعة بالتجزئة.

وفي هذا السياق، يحتاج أصحاب الحيازات الصغيرة والمزارعون الأسريون إلى سياسات وأنظمة محددة.

ويشمل هذا إمكانية الحصول على المدخلات والقروض والتكنولوجيا وتحسين حقوق حيازة الأراضي.

ويشمل هذا أيضاً برامج الحماية الاجتماعية مثلاً من خلال توفير عمليات التحويل النقدي، فضلاً عن ربط عمليات الشراء العامة للأغذية بإنتاج المزارعين الأسريين.

أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

تتأثر القارة الأفريقية بشكل خاص بتغير المناخ وهي عرضة له.

لذا فمن الأهمية بمكان تشجيع عملية تكييف النظم الغذائية لتغير المناخ هذا، خاصة بالنسبة إلى المجتمعات المحلية الريفية الفقيرة.

ونحن بانتظار آرائكم في ما يتعلق بأفضل السبل التي يمكن للمنظمة من خلالها أن تساعد بلدانكم على تخطيط الإجراءات وتنفيذها، فضلاً عن حشد الدعم المالي لبناء قدرة سبل العيش الريفية على الصمود.

ويعدّ الصندوق الأخضر للمناخ أحد الآليات المتاحة الآن لتمويل البلدان النامية في مجال تغير المناخ.

وتعمل المنظمة بشكل وثيق مع مجموعة واسعة من البلدان حول العالم التي طلبت رسمياً الحصول على المساعدة من المنظمة لتقديم مشاريع للصندوق.

ويشمل هذا 28 اقتراح مشروع كامل بلغ إعدادها مراحل مختلفة فضلاً عن 16 مشروع من "مشاريع الاستعداد".

و"مشروع الاستعداد" هو فئة خاصة في الصندوق الأخضر للمناخ توفر قدرًا صغيرًا نسبيًا من التمويل (قد يصل إلى 3 ملايين دولار أمريكي).

وفي أفريقيا، تقدّم حاليًا المنظمة الدعم لإعداد 6 اقتراحات مشاريع.

بلغ اثنان منها مرحلة الإعداد الكامل للمشروع في كلٍّ من بنن وجمهورية الكونغو.

في حين بلغت أربعة مشاريع أخرى مرحلة إعداد المذكرة المفاهيمية في كلٍّ من موزامبيق وغامبيا وكينيا وتنزانيا. ومن المتوقع تقديم هذه المذكرات المفاهيمية إلى الصندوق في وقت لاحق من هذا العام.

ولقد وافق الصندوق على ثلاثة اقتراحات "مشاريع استعداد" تؤدي فيها المنظمة دور الشريك في التنفيذ، بما فيها مشروعان في غينيا الاستوائية ومشروع واحد في كينيا.

وصادقت كذلك أمانة الصندوق من الناحية الفنية على مشاريع استعداد تؤدي فيها المنظمة دور الشريك في التنفيذ في كلٍّ من جمهورية الكونغو وتشاد.

وجرى أيضًا تقديم اقتراحات مشاريع استعداد للصندوق في كلٍّ من السنغال وبوركينا فاسو. والعمل جارٍ على إعداد مزيد من المشاريع في كلٍّ من سيراليون وبوركينا فاسو وتشاد ومالي.

وهذا دليل على إنجاز الكثير حتى الآن. وستواصل المنظمة دعم جميع البلدان الراغبة في الاستفادة من خدمات الصندوق الأخضر للمناخ.

أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

يساهم أيضًا تغيير المناخ بشكل كبير في ازدياد معدلات انتشار الآفات والأمراض في جميع أنحاء العالم.

ومن الأمثلة على ذلك في أفريقيا دودة الحشد.

وقد أفيد عنها للمرة الأولى في القارة الأفريقية في عام 2016.

ومنذ ذلك الحين، انتشرت بسرعة كبيرة حتى باتت تشمل جميع بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تقريبًا وهي تشكل خطرًا على إنتاج الذرة وعلى غيرها من المحاصيل.

وكانت المنظمة في الصفوف الأمامية لمكافحة تهديد دودة الحشد من خلال اتخاذ العديد من الإجراءات.

فقد أطلقنا دليلًا للمزارعين عن كيفية التعامل خطوة بعد الأخرى مع هذه الآفة العابرة للحدود.

وسيتّم توزيع هذه الأداة الخاصة بالإدارة على الإنترنت وأيضًا من خلال الشبكة الواسعة للمدارس الحقلية للمزارعين المنتشرة في الإقليم.

وعملنا أيضًا على تطوير تطبيق FAMEWS على الهاتف المحمول. وسيمكّن هذا التطبيق المزارعين من الكشف عن دودة الحشد ورصدها وتعقب انتشارها في حقولهم بصورة مباشرة.

ونعمل حاليًا على تعميم تطبيق FAMEWS في مدغشقر وجنوب أفريقيا وزامبيا وسائر البلدان الأفريقية مع نهاية شهر فبراير/شباط.

ويسعى بدوره برنامج عمل منظمة الأغذية والزراعة بشأن دودة الحشد، الذي أقره أيضًا الاتحاد الأفريقي، إلى تعبئة التمويل المطلوب.

وقد جمعنا حتى الآن مبلغ 13 مليون دولار أمريكي. وبلغت مساهمة المنظمة 10 ملايين دولار أمريكي من ميزانيتها الخاصة. لكننا لا زلنا بحاجة إلى المزيد.

أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

يتمثل هدف آخر من أهداف فترة السنتين 2019/2018 في تعزيز اللامركزية بقدر أكبر.

وكما أعلنت مرارًا وتكرارًا منذ أن توليت مناصبي كمدير عام للمنظمة، لا بد لمنظمة الأغذية والزراعة أن تكون منظمة معارف متجددة في واقعها.

فاسمحوا لي أن ألقى الضوء على بعض التدابير المتخذة لتعزيز مكاتب المنظمة في أفريقيا.

العمل جارٍ على تعزيز القدرات الفنية للمكتب الإقليمي في أكرا من خلال استحداث ثماني وظائف فنية إضافية. وتم أيضًا استحداث وظيفتين جديدتين في المكتب الإقليمي الفرعي لأفريقيا الشرقية في أديس أبابا.

ونحن نسعى في أديس أبابا ليس فقط إلى تعزيز تنفيذ البرامج بل أيضًا إلى توطيد دور الاتصال الذي يتولاه المكتب مع الاتحاد الأفريقي ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا.

وبلغ إنشاء مكتب إقليمي فرعي لأفريقيا الغربية في داكار مرحلة متقدمة ومن المتوقع أن يجهز خلال النصف الأول من عام 2018.

ونحن أيضًا بصدد اتخاذ تدابير لزيادة مرونة المكاتب القطرية من حيث استخدام الموارد.

مما سيتيح للمنظمة إمكانية الاستجابة على نحو أفضل للاحتياجات الخاصة والمستجدة للبلدان.

وستعطى الأولوية للتركيز على القدرات الفنية وبناء الشراكات والاتصال والتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

كما أننا نعمل حاليًا على وضع خطوط توجيهية لرصد أهداف التنمية المستدامة على المستوى القطري، ومن ثم الإسهام في إدراج هذه الأهداف في النظم الوطنية للتخطيط ورصد التقدم المحرز.

أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

في الختام، هناك العديد من التحديات الماثلة أمامنا.

لكن باستطاعة البلدان الأفريقية، بفضل التزامها الراسخ، أن تفي بإعلان مالابو وبأهداف التنمية المستدامة.

وإنّ آراءكم هامة للغاية بالنسبة إلى المبادرات الإقليمية الثلاث التي أطلقتها المنظمة في أفريقيا وأيضًا بشأن الأولويات في السنوات القادمة.

وأودّ أن اغتنم هذه الفرصة لكي أؤكد مجددًا أنّ المنظمة ماضية في دعمها للإقليم على قدر الطموحات بتحقيق النمو الشامل والازدهار للجميع.

ولا يمكننا إهمال أحد في سعينا المشترك إلى التنمية المستدامة.

وشكرًا على حسن إصغائكم.